

المجتمع الجمعي نبذة المدينة دراسة تحليلية

The associative community in the city of Taza; An analytical studyإسماعيل بن محمد بن عبد الله نويبة¹

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة، المغرب،

البريد الإلكتروني: ismail.prof.nouri@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/25 تاريخ القبول: 2021/04/23 تاريخ النشر: 2021/10/30

ملخص: يشكل المجتمع الجمعي بمدينة تازة آلية فاعلة لتحقيق متطلبات ورغبات الساكنة المحلية، كما يعد مكونا أساسيا من مكونات المجتمع المدني، فالعمل الجمعي هو في الأساس ممارسة ديمقراطية يضمنها الدستور. فلا أحد يمكنه أن ينكر الأدوار والوظائف التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في تنمية الأفراد والمجتمع عبر ما تقدمه من خدمات لفائدة المواطنين والتي تسهم من خلالها في إرساء مبادئ الحكامة الترابية وتعزيز الشفافية والمساواة بين المواطنين، والإهتمام بالقضايا الوطنية المطروحة التي تشغل إهتمامات الرأي العام، وعليه فالجمعيات أصبحت قوة إقتراحية مهمة أصبح يعول عليها حاضرا ومستقبلا في قيادة المسيرة التنموية ببلادنا.

كلمات مفتاحية: المجتمع الجمعي؛ المدينة.

Abstract: The associative fabric of the city of Taza constitutes an effective mechanism to respond to the demands and desires of the local population, also an essential component of civil society. Associative work is fundamentally a democratic exercise guaranteed by the constitution. No one can deny the roles and functions that civil society associations play in the development of individuals and society through the services they provide for the benefit of citizens. These roles and functions contribute to establishing principles of territorial governance, promoting transparency and equality among citizens and paying attention to national issues of concern to public opinion. Associations have become an important suggestive force. As a result, in our country, they represent a support to direct development processes in real time and in the future.

Keywords: Associative community; City.

مقدمة:

شهد المغرب في الفترة الأخيرة إهتماما متزايدا بالفاعل الجمعي، وحضورا متميزا لهذا المجتمع على مستويات عدة يؤكد هذا الحضور تطوره الكمي وتوسعه الجغرافي في جل مناطق المغرب بقراها ومداشرها ومدنها، وتطوره النوعي المتجلي في مساهمته الفاعلة في جل القضايا المجتمعية إذ أصبح مدرسة للمواطنة وشريكا أساسيا في مسلسل التنمية، وفاعلا مهما في التشغيل وفي تعبئة موارد مالية هامة من الداخل والخارج، ومساهما أساسيا في معالجة المشاكل الاجتماعية والإنسانية والبيئية والحقوقية. وقوة إقتراحية من أجل حكمة ديمقراطية رشيدة. ولقد زاد هذا الإهتمام والحضور مع الأدوار التي أناطها الدستور الجديد 2011 بالفاعل الجمعي فلم يعد الشأن المحلي العام حكرا على الدولة والمؤسسات السياسية والمنتخبة بل أصبح المجتمع الجمعي بمقتضى الدستور الجديد يضطلع بدور كبير في هذا المجال حيث تضمن مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات الغير حكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد مقررات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها. من هنا تبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال الإشكالي التالي "كيف هو واقع المجتمع الجمعي بمدينة تازة؟ وما معيقاته وماهي إستراتيجية تنميته؟ وللإجابة عن هذا السؤال الإشكالي قسمناه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المجتمع الجمعي؟
- كيف هو واقع المجتمع الجمعي بتازة؟
- ما المعوقات التي تعترض المجتمع الجمعي بتازة؟
- ما هي الإستراتيجيات المعمول بها من أجل تنمية العمل الجمعي والنهوض به؟

فرضيات الدراسة:

من خلال السؤال الإشكالي، يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات التي سنحاول حصرها في النقاط التالية:

كـ تعدد تعاريف مفهوم المجتمع الجمعي.

كـ يعرف المجتمع الجمعي بمدينة تازة إنتشارا واسعا.

كـ يتميز المجتمع الجمعي التازي بأنه لا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى

المشاكل الداخلية وضعف تأهيل أعضائه. ونقص الموارد مما يعيق قيامه بالدور التنموي المنشود.

كـ تعزيز المقاربة التشاركية والتواصل مع مختلف الفاعلين سواء المنتخب أو

السلطة أو الساكنة المحلية يعزز تنمية العمل الجمعي بالمنطقة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل الإهتمام العالمي والوطني المتزايد حول موضوع الجمعيات ويأتي " المجتمع الجمعي بتازة المدينة؛ دراسة تحليلية " ضمن النقاشات والمواضيع المطروحة في الساحات العمومية بقوة، ولهذا برز لنا جليا، القيام بدراسة مستفيضة حول واقع المجتمع الجمعي بتازة المدينة، وإبراز أهم الإكراهات التي تعيق المجتمع الجمعي وطرح مجموعة من الإستراتيجيات من أجل تنميته والخروج بتوصيات على ضوء ما تم طرحه في الإستراتيجيات المتوصل إليها.

منهجية الدراسة:

لكل دراسة لها منهجيتها الخاصة والتي من خلالها يضيف الباحث قيمة مضافة على حقل البحوث العلمية، ويصل من خلالها إلى مجموعة من الإستراتيجيات والتوصيات التي يتم إستنتاجها من خلال هاته المنهجية، فهي الطريق الذي يسلكه الباحث في دراسته للإشكالية المؤطرة للدراسة، للتأكد من صحة أو خطأ الفرضيات التي ينطلق منها للوصول إلى النتائج المتوخاة، وقد إعتمدت خلال هذه

الدراسة على منهجية تحليلية واضحة أساسها التشخيص والتحليل الكمي والكمي، والإستنتاج في معالجة المعطيات المتوفرة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ رصد وتشخيص واقع المجتمع الجمعي بمدينة تازة.
- ❖ إبراز مدى التكامل أو التباين في التوزيع المجالي لفعاليات ومكونات المجتمع الجمعي.
- ❖ تحديد طبيعة الإكراهات التي تتعقب المجتمع الجمعي بتازة، وفي الأخير الخروج بإستراتيجيات

❖ شاملة وهادفة، بغرض النهوض بالعمل الجمعي بالمدينة.

وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: المجتمع الجمعي بالمغرب؛ مكوناته؛ الإطار القانوني؛ خصائصه

المحور الثالث: واقع المجتمع الجمعي بالمجال الترابي. تازة

المحور الرابع: معوقات المجتمع الجمعي بمدينة تازة وإستراتيجيات تنميته.

صعوبات الدراسة:

إن الخوض في تجربة القيام بدراسة ميدانية تعترضه مجموعة من الصعوبات والعراقيل،

شأنه في ذلك شأن الدراسات السابقة، ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- ◆ رفض بعض المسؤولين والموظفين تزويدنا بالمعلومات أو الوثائق؛
- ◆ غياب مقر محدد للجمعيات؛
- ◆ قلة الدراسات والأبحاث التي ترتبط بموضوع دراستنا حول المجتمع الجمعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لاسيما المتخصصة منها؛

I. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1. المجتمع الجمعي :

هو نمط من المشاركة في الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية، وهو هيكل من هياكل الإدماج السياسي والإجتماعي، وهي بذلك تدريب فردي وجماعي على الإستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام، يتبين من هذا المفهوم أن المجتمع الجمعي يعني المشاركة والتعاون وتبني قضايا مشتركة وأنه شكل من أشكال التنظيم الذي يمكن الأفراد من التعبير عن ذواتهم، ويعتمد على مبدأ الإنخراط في نشاط الجمعيات والقدرة على التواصل وإستيعاب آليات التنشيط وقيم المواطنة الحقيقية، إن المجتمع الجمعي يشكل جزءا لا يتجزأ من مشروع مجتمعي كلما حصلت القناعة بذلك وتوفرت الشروط الكاملة لذلك بحضور العقلانية والتدبير السليم، والترشيد الفعال.

2. الجمعية :

عبارة عن تنظيم مؤسسة إجتماعية يؤطرها القانون، وتلتئم فيها فعاليات من أجل تحقيق مشروع مشترك، وتتميز علاوة على ذلك بتنوعها وحركيتها المتواصلة، وتباين إنتشارها الجغرافي، وتعدد قطاعات تدخلها. يعرفها المشرع المغربي على أنها " اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لإستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم". ومن هذا التعريف نستنتج أن أساس العمل الجمعي هو العمل التطوعي غير الربحي، الذي يقوم به الإنسان داخل مجتمعه بشكل إرادي بهدف تحقيق المصلحة العامة، كما أن الأساس من تأسيس الجمعية هو إتفاق يكون بين شخصين أو عدة أشخاص وذلك من خلال إتفاقهم بصورة ثابتة وقانونية يعملون بمقتضاه على التعاون لتحقيق أهداف حقوقية أو إجتماعية، أو تنمية أو تربية أو ثقافية... الخ.

II. المجتمع الجمعي بالمغرب: مكوناته، الإطار القانوني، خصائصه

عرف المجتمع الجمعي بالمغرب تطورات كبيرة عبر تاريخه المعاصر، فقبل الإستعمار كانت المؤسسات التقليدية المتمثلة في الزوايا والجماعة والتبوية والرابطات والاقواف بالإضافة إلى العمل الجمعي الثقافي والإجتماعي (الزوايا والأوقاف) والعمل التعاوني "التبوية"². ليعرف المسار الأول بدايته خلال مرحلة الحماية وإستمر إلى حدود الستينيات، حيث شكل وصول ظهير الحريات العامة 1958م عاملا مشجعا على نمو الحركة الجمعية وتطورها. وقد تميز هذا المسار بتركز وظائف الحركة الجمعية حول مهام التبوية والتربية والتثقيف وتميز أيضا بإقتران الحركة الجمعية بمؤسسات الحركة الوطنية، حيث شكلت المؤسسة الجمعية فضاءا للعبور وفضاء لتكوين النخب كما شكلت أيضا المحتضن الإجتماعي لمشاريع التحديث التفافي المبكرة بعد الإستقلال ظلت الحركة الجمعية تقوم بنفس الوظائف والأدوار التربوية والتثقيفية والتوعوية وأصبحت أكثر إنخراطا في رهانات السيادة الثقافية والإجتماعية. عرفت هذه المرحلة طفرة نوعية في مسار الحركة المدنية أصبحت معها المؤسسة الجمعية فضاء لإنتاج نخب جديدة بإمتياز وفضاء للرهانات الثقافية الصاعدة الناتجة عن تعميم التمدرس وظهور نخب إجتماعية ذات تطلعات سياسية جديدة . إن أهم خصائص الحركة المدنية في أوضاعها الراهنة تتجلى في قدرتها على التحول إلى فاعل تنموي أي إلى فاعل مؤثر في طبيعة الأوضاع الإجتماعية والثقافية للسكان، لقد شهد المجتمع المغربي مند بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، إنتشارا ملحوظا لمنظمات وجمعيات حكومية وغير حكومية، حيث غدى المجتمع المدني المغربي من أكبر المجتمعات المدنية بالوطن العربي من حيث الكم والتنوع³. وقد إستطاعت هذه الجمعيات أن تحظى بإهتمام الدولة والمنظمات الدولية والوطنية، وأصبحت المخاطب المفضل بالنسبة للمؤسسات المانحة للجهات والممولة للبرامج التنموية، لأنها تستجيب لحاجيات

²- الطلحي أحمد : التطور التاريخي للعمل الجمعي بالمغرب، 2008.

³- زهير النامي، المجتمع المدني بالمغرب ودوره بالتنمية، 2016.

المواطنين وتعمل على تطهيرهم داخل مجموعات في إطار مقارنة تشاركية، والتي تشكل العمود الفقري لإنجاح أي مبادرة تنموية. خصوصا بعدما أبانت المقاربات الكلاسيكية البيروقراطية عن فشلها الذريع في الماضي قدما نحو التنمية الشاملة المنشودة. ولا شك أن أهمية المجتمع الجمعي يمثل أساسا في بلورة وعي المواطنين وإعادة ترتيبهم وتكوينهم وتمهينتهم لأداء وظيفة المواطنة بروح فعالة وبناءة والجمعيات على أشكالها وألوانها وأهدافها هو تفعيل للتنمية الإنسانية المستدامة، من خلال تركيزها على مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتفافية والبيئية.. . متخذة الإنسان وسيلتها وغايتها. والمغرب كغيره من بلدان العالم الثالث أصبح يراهن على المجتمع الجمعي، كأحد الأركان الأساسية ضمن جهود المجتمع المدني، في تفعيل التنمية البشرية وقد عرفت السنوات الأخيرة إنتشارا واسعا لجمعيات المجتمع المدني بالمغرب⁴.

1. مكونات جمعيات المجتمع المدني :

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني، أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة، والقبيلة... وبالتالي هناك مكونات أساسية متوافق حولها باعتبارها تشكل منظمات المجتمع المدني وهذا التوافق أتى مع مطلع الألفية، بعد مشروعات عالمية مقارنة⁵. وتتوزع المكونات على الشكل التالي:

4- زهير النامي، 2016، ص : 7 .

5- قنديل أماني : الموسوعة العربية للمجتمع المدني سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص 66 .

<p>يمتد نشاطها عبر كل البلدان العربية أو معظمها، وهي في غالبيتها مهنية مثل إتحاد المحامين العرب، إتحاد الصيادلة العرب، ينحصر نشاطها في العمل على تطوير المهنة وتحسين أوضاع العاملين فيها.</p>	<p>منظمات قومية</p>
<p>لقد إستدعت مشكلات الفقر والبطالة إنشاءها، وهي من حيث تدخل العدد والنشاط أكثر أصناف منظمات المجتمع المدني، ويتداخل في بواعث إنشاءها العامل الديني مع العوامل الإجتماعية والمجتمعية.</p>	<p>منظمات تشتغل في المجال الخيري</p>
<p>أدى إزدياد عدد المنظمات من هذا النوع للإفتتاح الفكري والإتصال مع عوامل أخرى، مما أدى إلى الإحساس بأن هناك ظلم واقع على المرأة العربية...</p>	<p>منظمات تشتغل في المجال الاسري وحقوق المرأة</p>
<p>هي جمعيات أنشئت في الأساس للدفاع عن أصحاب المهن كالأطباء والصيادلة والمهندسين والعمال والأساتذة والعاملين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية...ولكن نشاطها لم يعد مقتصرًا على الدفاع عن مصالح المهنة والمادية لأعضائها، بل إمتد ليضم القضايا الوطنية والقومية والاجتماعية.</p>	<p>الجمعيات النقابية</p>
<p>وهي جمعيات حديثة الإنشاء نسبيًا، حيث لم نسمع بوجودها إلا منذ حوالي الثلاثين سنة فقط، وأنشئت من رجال ونساء درسوا وعاشوا في الخارج سنوات عديدة، وتشبعوا بأفكار تحررية وحادثة وأرادوا تطبيقها في بلدهم بعد عودتهم، خاصة وأنهم اصطدموا بواقع متخلف وبأنظمة تمارس ديمقراطيتها الخاصة بوسائلها الخاصة.</p>	<p>الجمعيات الحقوقية</p>

<p>تتكون من قطاعات مختلفة كالكتاب، الفنانين، والمسرحيين والرياضيين، والمهتمين بالشأن البيئي.</p>	<p>الجمعيات التفافية والبيئية والرياضية</p>
<p>تضم مفكرين أدياء يجمعهم إتجاه واحد، ويعملون في إطار عقد ندوات فكرية وإجراء دراسات مخصصة لجوانب معينة.</p>	<p>الجمعيات البحثية والفكرية</p>

هناك مكونات أخرى أثير الجدل بخصوصها حتى مطلع الألفية الثالثة، ويتم إستبعادها من منظمات المجتمع المدني وهي:

أولاً: الأحزاب السياسية تم إستبعادها لاعتبارين:

- أن الأحزاب السياسية تسعى الى السلطة، ومن تم تسقط عنها أهم المعايير وهو عدم الإنخراط في السياسة.

- إن وصول الأحزاب للسلطة أو الحكم قد يصاحبه عدم إحترام قيمة المجتمع المدني، بل وقد يرتبط بحصار وتقييد لهذه المنظمات.

ثانياً: الإعلام :

- هو من جانب قد يكون حكومي من تم يفقد إستقلالته.

يكون خاص أو حزبي، ففي هذا الإطار تتم دراسته كأحد الشركاء المهمين للمجتمع المدني⁶.

2. الإطار القانوني للمجتمع الجمعي بالمغرب :

تعتبر الجمعيات إحدى أهم العناصر الأساسية التي تدخل في تركيبة المجتمع المدني، والتي تهدف الى خلق الأجواء الملائمة لتأطير الشباب لبناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير والعمل على إدماج الشباب في عملية النمو الإجتماعي

⁶قنديل اماني (2007) ص : 67 بتصرف.

وفتح المجال للإبداع وإبراز قدرات الشباب على التجديد والإبتكار لجعله أداة قوية للمشاركة وتحمل المسؤولية مدركا لدوره في المجتمع وبلورة إرادته في تحقيق التطور والرقى، وجعل المواطن محب لوطنه متشبع بقيم المواطنة ولكون الإنسان إجتماعي بطبعه فلا بد من توفير حاجياته . وذلك ما عبر عنه ابن خلدون " إن الإجتماع الإنساني ضروري " والتطور التاريخي للمجتمع المغربي، جعل الأسرة غير قادرة على القيام بجميع وظائفها التي كانت توفرها العائلة . الشيء الذي أدى الى ظهور عدة مؤسسات إجتماعية لتكمل عمل الأسرة ، و هذه المؤسسات تتمثل بالأساس فالجمعيات بإعتبارها أحد الشروط الأساسية لبروز وتدعيم مجتمع مدني واعى ومسؤول، يشارك في خدمة الوطن.

1-2. القانون المنظم للمجتمع الجمعي :

عرف ظهير الحريات العامة الصادر في 15 سبتمبر 1958، في فصله الأول بأن الجمعيات هي كما يلي «الجمعية إتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لإستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية محددة غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وتجري عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والإلتزامات»⁷.

- ونجد أن هذا التعريف يحدد الخصائص التي تميز الجمعية بكونها:
- تتكون من شخصين أو مجموعة الأشخاص حيث لا يمكن لشخص واحد أن يكون جمعية.
 - أن تكون تشتغل بشكل تعاوني مشترك ومستمر بين الأشخاص لتحقيق هدف معين من خلال إستثمار معلوماتهم ونشاطهم وفقا لقانونها الداخلي.
 - كونها لا تهدف لتحقيق الربح المادي أو توزيع الأرباح بين الأعضاء المكونة للجمعية.

⁷ منشورات وزارة العدل، إصدارات مركز الدراسات والأبحاث الجنائية،

نصوص قانونية، العدد 8، 2011، ص : 15.

يشكل الظهير الصادر بتاريخ 3 جمادى الأولى الموافق ل 15 نونبر 1958، ظهير الحريات العامة الذي حدد بموجبه حق تأسيس الجمعيات في المغرب، حيث تضمن هذا القانون تعريفا للجمعية والإجراءات المتبعة لتأسيس الجمعيات، والقوانين المنظمة لها، بالإضافة إلى العقوبات المرتبطة بها في حالة مخالفة القوانين، فظهير الحريات حول للجمعيات حرية ممارسة العمل الجمعي شريطة الإنضباط لمجموعة من القوانين التي لا يسمح بتجاوزها من طرف المشرع المغربي. إرتباطا بالتحويلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، التي عاشها المغرب خلال السبعينيات، ونظرا لعدم ملائمة القوانين المنظمة للجمعيات في إطار قانون الحريات العامة 1958، سيتم تعديل قانون الجمعيات في شهر أبريل من سنة 1973. حيث أحدث هذا التعديل تغييرات كبيرة على ظهير 1958 حتى يساير تطور الحركة الجموعية بالمغرب خلال هذه الفترة، فتم تعديل عدة فصول ويصل عددها إلى 14 فصلا، من أصل 39 فصلا، وهي: (2)، (5)، (8)، (14)، (19)، (20)، (22)، (27)، (28)، (30)، (35)، (36)، (37)⁸.

غير أن هذه التعديلات «لم تلقى إستحسان بعض المهتمين من رجالات القانون والجمعويين حيث إعتبروها تراجعاً عن المكاسب التي جاء بها الظهير الأول، فمتال في الفصل الخامس الذي أكد على إلزامية التصريح وإعتبره شرطاً أساسياً لقيام الجمعية، بعدما كان يمثل في الظهير السابق مجرد شرط للتمتع بالصفة القانونية. أما الفصل السابع فقد أكد على حل الجمعية إذا ما ظهر أنه من شأن نشاطها

⁸ قانون ينظم تأسيس الجمعيات رقم 75.00، صدر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 5 يوليوز 2002، منشور بالجريدة الرسمية، عدد 5046 في 10 أكتوبر 2002.

الإخلال بالأمن العمومي بعدما لم يكن هذا الشرط في الظهير السابق...⁹ ومن ثمة لم يأتي هذا التعديل لخدمة العمل الجمعي وتطويره بالشكل المرغوب فيه حيث أنه لم يتطرق إلى ضرورة إشراك الجمعيات في تسيير الشأن العام كما أنه لم ينص على ضرورة منح ودعم الجمعيات بالشكل الكافي غير أنه مع تطور الحركة الجمعوية وتنامي أدوارها على المستوى المحلي والوطني، سيدفع بالدولة إلى التفكير في صياغة تعديل آخر للقانون المنظم للجمعيات، لتطوير عملها وتنمية العمل الجمعي بالإلحاد، حيث تم «تشكيل سنة 1998 لجنة لمتابعة الحملة الوطنية لتعديل قانون الجمعيات التي كان يقدر عددها ب 2000 جمعية على صعيد التراب الوطني وكان لها أسبابها في مطلب التعديل»¹⁰. والتي إرتبطت أساسا بما يلي:

- عدم ملائمة التشريع للدور الذي أصبحت تقوم به الجمعيات سواء على المستوى الوطني أو الدولي.
- الطابع الغير عادل للإعتراف بصفة المنفعة العمومية، وهو إعترا ف يتسم بإنعدام الشفافية والغموض نظرا لعدم توفر الجمعيات على الضمانات الكافية للطعن في قرار السلطة الإدارية.
- الشطط الذي يمارسه بعض رجال السلطة في بعض المناطق بغرض الإلداء ببعض الوثائق، التي لا ينص عليها قانون تأسيس الجمعيات أو الإمتناع عن تسليم وصل الإيداع عند التصريح، بالإضافة إلى منع العديد من الجمعيات من حقها في الإجماع أو تنظيم بعض الأنشطة دون مرور قانوني. وقد شكلت هذه الأسباب دافعا أساسيا لجمعيات المجتمع المدني، لتقديم مقترحات التعديل للحكومة من أجل

⁹ صديق عبد النور : التنمية الترابية واعداد المجال بالمناطق السهوية، دراسة جماعتي تادرت وهواره وواد رحو أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بالجغرافية بجامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2014، ص: 201.

¹⁰ -أعمال لجنة متابعة الحملة الوطنية لتعديل قانون الجمعيات. منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، نصوص ووثائق عدد 69، سنة 2002.

النظر فيها والإستجابة لها، حيث تم إصدار الظهير الشريف المتعلق بتنفيذ القانون رقم 75.00 المغير والمتمم للظهير الشريف المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، وقد نص القانون الجديد على نسخ وتعويض سبعة فصول وهي: 6 و 7 و 8 و 9 و 19 و 36 و 38. ونعرض هنا أهم هذه التعديلات¹¹. وهي كالآتي:

- حرية تأسيس الجمعية مع تقييد السلطة الإدارية بضرورة تسليم وصل الإيداع في أجل أقصاه 60 يوما، وللمعني بالأمر رفع دعوى لدى القضاء الإستعجالي.
- بطلان الجمعية وحلها يتم بيد القضاء.
- تمكين الجمعية من موارد مالية متنوعة.
- إدخال الشفافية في التدبير المالي للجمعيات.
- تخفيف من العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية. وب التالي فإن تعديل 2002 لم يأتي بالتغيرات التي كان الحقل الجمعي المغربي ينتظرها، حيث نجد أنه إكتفى فقط بتوضيح بعض الفصول وتبسيط بعض الإجراءات التي جاء بها ظهير 1958.

أما عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي يتم تسيرها وتديرها من طرف جمعيات من المجتمع المدني، فهي تخضع للقانون رقم 05-14، الذي يضبط بموجبه فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتديرها. ويتمثل غرضها في التكفل بجميع الأشخاص (ذكورا وإناثا) الذين يوجدون في وضعية صعبة أو غير مستقرة أو وضعية إحتياج (الأطفال المهملين والأشخاص المسنين بدون عائل، الأشخاص المعاقين...). ويقصد بالتكفل: الإستقبال والإيواء والإطعام والعلاجات شبه الطبية والتتبع الإجتماعي والتربوي، في إحترام للحرمة البدنية للمستفيدين ولكرامتهم ولسنهم، ولجنسهم ولقدرتهم البدنية، والعقلية والنفسية. ووفقا للمادة الثانية من هذا القانون، «فإن مؤسسات الرعاية الاجتماعية هي المؤسسات التي تحمل تسمية: دار

¹¹ صديق عبد النور، التنمية الترابية واعداد المجال بالمناطق السهوية، دراسة جماعتي

تادارت هواره ولاد رحو، 2014، ص: 202.

كفالة الأطفال المهلين، دار الأطفال، دار الطالب، دار الطالبة، دار الأشخاص المسنين، مؤسسة رعاية الأشخاص المعاقين، مركز اجتماعي خاص بمحاربة التشرد والتسول، ومؤسسة إعادة إدماج الأشخاص الذين يوجدون في وضعية صعبة»¹². وتخضع هذه المؤسسات إلى مراقبة السلطة المعنية حيث ترفع اللجنة المسؤولة عن مراقبة هذه المؤسسات، والتي تتكون من رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه، وممثل عن الشرطة القضائية، وممثل عن التعاون الوطني بالإضافة إلى خبير مختص في المجال الذي تشتغل فيه المؤسسة، تقريرا للعامل عن ظروف سير المؤسسة المعنية بالمراقبة.

3. خصائص المجتمع الجمعي بالمغرب :

يتميز المجتمع الجمعي المغربي بمجموعة من الخصائص أهمها:

- أن تنظيمات المجتمع الجمعي التي شملها هذا المفهوم لا تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع المدني، في الدول الغربية بل على العكس من ذلك فإنه يعتمد على تجنب التصادم والمواجهة مع جهاز الدولة؛
- نفي أي صبغة سياسية للتنظيمات التي تنطوي تحت هذا المفهوم وذلك تلبية لرغبة النظام السياسي الذي عبرت عنه المؤسسة الملكية من خلال خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح المناظرة الوطنية السياسية حول الجماعات المحلية إذ قال: " شرط أن تكون تلك الجمعيات غير مسيسة ولا سياسية، ليس لها إرتباط إلا بمدينتها وناحيتها". أي القيام بنوع من الرقابة الذاتية حتى تضمن الحرية في تحركاتها والفعالية لأنشطته؛

¹²- ظهير الشريف، رقم 1-06-154 صادر في 30 من شوال 1427 (22 نونبر 2006) بتنفيذ القانون رقم 05-14 المتعلق بفتح مؤسسات الرعاية وتديبره، منشور بالجريدة الرسمية رقم 5484 في 7 دجنبر. 2006.

➤ غياب رؤية واضحة لمنظمات وتنظيمات المجتمع الجمعي حيث نجد من خلال قوانينها الأساسية خلل عام في صياغته الأهداف، بل كثرة الأهداف، من التربية إلى التنشئة الاجتماعية إلى تأطير المخيمات وأنشطة الهواة الطلق إلى ما هو ثقافي كتشجيع الملتقيات الفكرية الثقافية إلى ما هو بيئي... فتعدد هذه الأهداف جعلها لا تركز في إستراتيجيتها وخطتها، بل إستنفدت قواها المعتمدة على الحماسة والتطوع؛

➤ العمل على تحسين بسيط لوضعية الفئات المهمشة والفقيرة داخل المجتمع؛
➤ هيمنة وتوجيه الدولة لأنشطة المجتمع الجمعي؛

III. واقع المجتمع الجمعي بالمجال الترابي تازة:

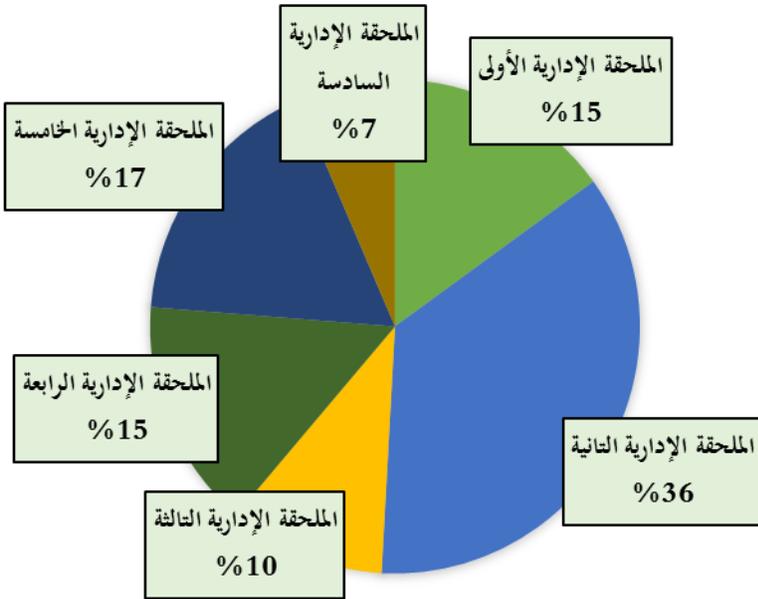
تلعب الجمعيات دورا محوريا في التنمية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، بحيث بات مفهوم الدولة المعاصرة يتأسس على قاعدة الأدوار التنموية التي يقوم بها هذا الأخير بإعتباره فعالية تشاركية توطر الممارسة الديمقراطية متلما يلعب دور الوساطة بين المجتمع والحكومات وفق ماتقتضيه الحكامة الجيدة ودولة الحق والقانون . ضمن هذا السياق تعد الجمعيات تروة وطنية هائلة نظرا لما تجسده من قوة إقتراحية فاعلة، بحكم صلاحيتها وإختصاصاتها المتعددة على كافة المستويات، ولذلك تعد مدخلا أساسيا لتحقيق المشروع التنموي الوطني في بعده الإقتصادي والرياضي والثقافي والتنموي، فعملها إلى جانب مؤسسات الدولة يعتبر ضرورة ملحة وحاجة مجتمعية لا يمكن الإستغناء عنها فتحقيق التنمية البشرية المنشودة وبناء أجيال المستقبل هو في الأمر أكدته عدد من قمم الأمم المتحدة للتنمية، وعلى رأسها قمة ريو دي جانيرو في بداية التسعينات. لقد لعبت الجمعيات مند عقود دورا رياديا في بناء المجتمع بفضل إنخراطها في دينامية التنمية في جميع المجالات، مشكلة بذلك واجهة نضالية شملت كل أشكال التعبير الإقتصادي والرياضي والثقافي والتنموي في بناء الإنسان. ونظرا لدورها الفعال الذي أصبحت تقوم به داخل الحياة الاجتماعية والإقتصادية عبر التنشيط الثقافي والفني والرياضي

والتكفل المؤسساتي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتجويد الإرتقاء بالتعليم الأولي ومحاربة الأمية وتقديم خدمات متعددة للفئات الفقيرة والهشة، بالإضافة الى أن الجمعيات تمثل سندا وشريكا فعالا في تدبير المشاريع ضمن مقاربة تشاركية.

1. التوزيع المجالي للمجتمع الجمعي حسب الملحقات الإدارية والجماعة الحضرية بتازة :

وصل عدد الجمعيات حسب الملحقات الإدارية بتازة 1777 جمعية متنوع وتشتغل كل حسب إختصاصاتها بين ما هو ثقافي وتربوي واجتماعي وتحسيبي وبيئي وتنموي وحرفي، وهذا الإنتشار ناتج عن ضعف البنية التحتية وهشاشة بنايات الاستقبال للفئات الهشة والمعوزة وإستفحال ظواهر إجتماعية مستعصية كالتشرد والعنف والبطالة. والمبيان أسفله يبين نسبة الجمعيات حسب الملحقات الإدارية بتازة

مبيان رقم 1: توزيع المجتمع الجمعي بمدينة تازة حسب الملحقات الإدارية.

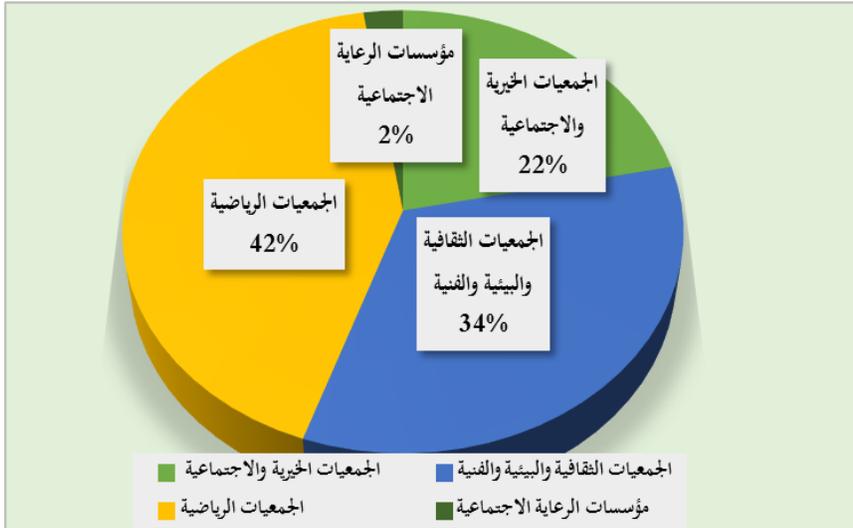


المصدر: الملحقات الإدارية، تا 2020.

يتضح أن توزيع المجتمع الجمعي بتازة غير متكافئ بمدينة تازة حسب الملحقات الإدارية، حيث نلاحظ هيمنة الملاحقة الإدارية الثانية بإحتلالها المرتبة الأولى بين عدد الملحقات التي تحتضن أكبر نسبة من الجمعيات بنسبة 36%. ودالك راجع إلى الموقع الذي تحتله بوسط

المدينة ، وتحتضن بنفودها فضاء مهم تنشط فيه أغلب الجمعيات بكثره (نموذج دار الشباب)، إضافة إلى تركر أهم المؤسسات الساهرة على الشأن الجموعي داخل المدينة بمجال نفوذها (كمنوبية التعاون الوطني، غرفة التجارة والصناعة والخدمات، والمديرية الجهوية للصناعة والخدمات)، تم فالمرتبة الثانية الملحقه الإدارية الخامسة بنسبة 17% وفي المقابل توزيع متكافئ بين الملحقه الإدارية الأولى والملحقه الإدارية الرابعة، وهو ما يفسر بأنه نوع من التوازن في ضبط حركية الجمعيات، وفي التعاون المتبادل من طرف السلطة المحلية والمجتمع الجموعي وتأطير هذا الأخير داخل مجال نفوذها مما يهدف إلى تعزيز الحكامة الجيدة بهاتين الملحقتين الإداريتين، تليها الملحقه الإدارية الثالثة بنسبة متوه 10%. تم الملحقه الإدارية السادسة بنسبة 7% وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع باقي الملحقات الأخرى وذلك راجع إلى انخفاض عدد الجمعيات الموجودة بهذا المجال وغياب مقرات محددة لاحتضان نشاط الجمعيات بهذه الملحقه.

المبيان رقم 2 : توزيع المجتمع الجموعي بالجماعة الحضرية تازة .



المصدر: الجماعة الحضرية، تازة، 2020.

يبين لنا أن هناك تطورا ملحوظا لتنظيمات المجتمع الجموعي بنفوذ الجماعة الحضرية بتازة. الشيء الذي يتطلب ضرورة تخصيص ميزانية مهمة لعدد منها من طرف جماعة تازة لتواكب هذا التزايد المستمر للمجتمع الجموعي، الذي تتنوع أصنافه

فمنها الرياضية بنسبة 42% وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه في تنمية الطاقات والمواهب وتحصين الشباب من الإنحراف والقضاء على الفراغ والملل، تم الثقافية بنسبة 34% التي تحاول تطوير القدرات الإبداعية والإهتمام بالمروروث الثقافي وتثمينه والجمعيات الخيرية الإجتماعية بنسبة 22% التي تهتم بالإشراف والتكفل المؤسساتي عبر الرعاية الإجتماعية والصحية والنفسية والمعيشية والتربوية، تليها مؤسسة الرعاية الاجتماعية 2% بإعتارها فضاءات تستقبل أغلب الفئات المشقة الذين هم في وضعية صعبة أو غير مستقرة، وهذا يشكل تنوعا هاما في الأنشطة والبرامج والخدمات المقدمة من طرف جمعيات المجتمع المدني الموجودة بنفوذ تراب الجماعة الحضرية تازة، والدور المنوط بها من خلال التأييد والتوعية وإسماع صوت الساكنة المحلية للفاعل السياسي لتحقيق الرغبة المنشودة في التنمية.

V. معيقات المجتمع الجمعي بمدينة تازة وإستراتيجيات تنميته:

1- معيقات المجتمع الجمعي بمدينة تازة :

تلعب الجمعيات دورا كبيرا في تقوية المجتمع المدني، وجعله فعالا وقريب من المجتمع من أجل التخفيف من الأعباء، ومساهمته في تأطير جيل يساهم في تنمية الوطن حتى يكون مواطنا صالحا. إلا أن هناك مجموعة من العراقيل تقف عائقا أمام تحقيق هاته الأهداف وتحد من فعالية المجتمع الجمعي، وتتمثل أهم العراقيل في:

☞ ضعف الموارد المالية؛

☞ قلة الأطر البشرية المؤهلة التي تتمتع بقدرات مهنية إحترافية؛

☞ صعوبة تنفيذ بعض المشاريع؛

☞ تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة؛

☞ عدم تداول المسؤوليات داخل المؤسسات الجمعية و بروز الفردية في

التسيير؛

☞ الإفتقار للتجهيزات والإمكانيات الضرورية للإشتغال؛

✍ غياب المقر؛ لجل الجمعيات وإضطرارها إلى القيام بأغلب نشاطاتها بدار الشباب؛

✍ وضعية المستخدمين في هاته المؤسسات تتطلب التسوية؛

✍ تفتقد معظم الجمعيات إلى وسيلة نقل، فلا شك أن لكل جمعية رسالة وطرحا فكريا معينا تريد أن تبلغه من خلال نشاطها، وبالتالي فهي في حاجة ماسة إلى وسيلة لنشر فكرها وإيصال صوتها من وجهة نظر الساكنة المحلية.

2- الإستراتيجيات من أجل تنمية العمل الجمعي بتازة والنهوض به :

✍ من وجهة نظر الجماعة الحضرية:

❖ ضرورة إرساء منظومة مضبوطة تؤطر عمل الجمعيات عبر الإنفتاح على جميع الكفاءات والأطر والعمل برائتها؛

❖ العمل بصفة تشاركية مع الجمعيات ذات الأهداف المشابهة وخلق آليات التشبيك أي (شبكة تواصلية مع مختلف الفاعلين) والتعاون فيما بينها؛

❖ الإنفتاح على جميع الكفاءات والإستعانة بها أثناء تخطيط وتنزيل برامج الجمعيات؛

❖ إدماج الجمعيات داخل محيطها والإنفتاح على جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف المنشودة؛

❖ النظرة الاستشرافية في تقوية المجتمع الجمعي وجعله قوة اقتراحية، وشريك أساسي يمكن للجماعة الحضرية أن تستند عليه في ترسيم وتنزيل سياستها العمومية وتنفيذ برامج عملها؛

✍ من وجهة نظر السلطة المحلية:

❖ دعم الجمعيات الفتية التي ترتبط بالمجتمع المحلي؛

❖ تعزيز التعاون المشترك وتبادل المصلحة الثنائية الهادفة ما بين السلطة المحلية ومختلف الفاعلين من (الجمعيات) على الصعيد المحلي؛

❖ الحرص على ديمقراطية العمل الجمعي والأخذ بالمقاربة التشاركية التي جاء بها الدستور؛

❖ تخصيص اعتمادات في ميزانيات الوزارات لدعم التعاونيات وتشجيع الشراكة مع الجمعيات؛

❖ تجاوز الصراعات الضيقة وترسيخ التعاون المشترك بين السلطة المحلية وجمعيات المجتمع المدني وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية؛

❖ تكتيف المبادرات الفردية والجماعية وتنويع مواضيع الإبداعات والإسهامات من أجل كسر الرتابة والجمود داخل مجال إشتغال الجمعيات؛

👉 من وجهة نظر الساكنة:

❖ تقديم الدعم الكافي سواء المادي او المعنوي بالنسبة للجمعيات من أجل تجويد خدماتها؛

❖ إنشاء بنيات تحتية تأخذ بعين الإعتبار حاجيات ورغبات وإحتياجات الساكنة المحلية؛

❖ الحث على القيام بالواجبات وتحمل المسؤوليات؛

❖ محاربة الزبونية والمحسوبية داخل الإدارات والمؤسسات وذلك بتفعيل القوانين التي تنص على ذلك؛

❖ الأخذ برأي الساكنة المحلية، وتفعيل المقاربة التشاركية من خلال إشراك الساكنة المحلية في صلب

نشاطات وإهتمامات جمعيات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى تصور شامل قوامه التنمية المحلية؛

👉 خاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الجمعيات تشكل عنصرا أساسيا لا غنى عنه في الحياة العامة للمواطنين وقد تعزز دورها من خلال دستور 2011، الذي أكد على المقاربة التشاركيين جمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين والشركاء من أجل الوصول إلى الحكامة الجيدة والشفافية وإدارة القرب والتشعب بروح التشاور والتواصل البناء بهدف تحقيق متطلبات الساكنة المحلية وإسماع صوتها للجهات الحكومية . والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات المجتمعية الكبرى كي لا تكون حكرًا على النخبة الحاكمة.

👉 التوصيات:

من خلال المقترحات التي تم التوصل إليها في دراستنا من أجل تنمية العمل الجمعي والنهوض به نقدم بعض التوصيات والمتمثلة في الآتي:

٤٥ تعزيز التعاون مع فعاليات جمعيات المجتمع المدني وتقاسم الأدوار على المستوى المحلي؛

٤٦ تعزيز المقاربة التشاركية من أجل تحقيق رؤية إستراتيجية واضحة لمستقبل الساكنة المحلية وتطلعاتهم على المدى البعيد؛

٤٧ تحويل العمل الجمعي إلى عمل مؤسسي مهيكلي؛ يتمثل في روح المبادرة وفكر المقاومة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرفع من الإعتماد المالي للجمعيات.

المراجع والهوامش:

¹ الطلحي أحمد (2008): التطور التاريخي للعمل الجمعي بالمغرب، مقال منشور على الرابط: <https://www.maghress.com/hespress/7526> تاريخ الاضطلاع 20-08-2020.

² زهير النامي (2016).: المجتمع المدني بالمغرب ودوره بالتنمية، مقال منشور بمجلة جغرافية المغرب على الرابط التالي <http://magazine-geo.blogspot.com/> تاريخ الاضطلاع 16-06-2020.

³ زهير النامي (2016).: مرجع سابق، ص: 7.

⁴ قنديل اماني: الموسوعة العربية للمجتمع المدني سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص: 66.

⁵ قنديل اماني (2007): مرجع سابق، ص: 67، بتصرف.

⁶ منشورات وزارة العدل (2011): إصدارات مركز الدراسات والأبحاث الجنائية. نصوص قانونية، العدد 8، ص: 15.

⁷ قانون ينظم تأسيس الجمعيات رقم 75.00، صدر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 5 يوليوز 2002، منشور بالجريدة الرسمية، عدد 5046 في 10 أكتوبر (2002).

- ⁸⁻ صديق عبد النور(2014) : التنمية الترايبية واعداد المجال بالمناطق السهوية، دراسة جماعتي تادرت وهوارة ولاد رحو أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بالجغرافية بجامعة ابن طفيل، القنيطرة ، ص: 201.
- ⁹⁻ اعمال لجنة متابعة الحملة الوطنية لتعديل قانون الجمعيات . منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، نصوص ووثائق عدد 69، سنة (2002).
- ¹⁰⁻ صديق عبد النور(2014) : التنمية الترايبية واعداد المجال بالمناطق السهوية، دراسة جماعتي تادرت هوارة ولاد رحو. مرجع سابق ص : 202.
- ¹¹⁻ ظهير الشريف، رقم 1-06-154-06 صادر في 30 من شوال 1427 (22 نونبر 2006) بتفنيذ القانون رقم 05-14 المتعلق بفتح مؤسسات الرعاية وتديبره، منشور بالجريدة الرسمية رقم 5484 في 7 دجنبر(2006).